في الذكرى (٨٧) لتأسيس الجيش العراقي

بلاد مابين النهرين عرفت أوّل التشكيلات العسكرية

جواد الرميثي

على الرغم من ان تأسيس الجيش العراقي تم بعد تأليف الحكومة المؤقتة عام ١٩٢١ الا ان بلاد النهرين عرفت الجيش المحترف في ظل الحكم العثماني،حيث كانت بغداد مقرا لجيش عثماني كبير يخضع مباشرة الى الحكم في استنبول،ادى هذا الجيش دورا اساسيا في فرض سيطرة الدولة على ولايات الموصل وبغداد والبصرةللحيلولة دون نجاح الحركات الاستقلالية وقد حظي العراق على اهتمام الدولة العثمانية،فانشئت فيه المدارس العسكرية ومدرسة لتدريب الضباط،وقد قبل العديد من ابناء الولايات الثلاث في الكلية الحربية في استنبول،وبلغ بعضهم رتبا عالية في الجيش العثماني،وتقلدوا مناصب كبيرة لكفاءتهم ومقدرتهم العسكرية،ويمكن ملاحظة ان الاغلبية الساحقة من الجيش كانت مسلمه منحدرة من خلفيات متنوعة،وكان العسكريون يدركون قدرتهم ومكانتهم بالسيطرة على الدولة مقارنة بفئات المجتمع الاخرى،ومع معرفتهم بان الدولة العثمانية لم تعد تملك أية سلطة عليهم منذ عام ١٩١٨،توجه العديد منهم للانضمام تحت قيادة الهاشميين في ثورة الحجاز او في جيش فيصل في سوريا،وقد جاءت الثورة الهاشمية التي كانت قيادتها السياسية محافظة تقليدية ومتحالفة مع الانكليز على امل ان تنال الاستقلال السياسي وتؤسس الدولة الموحدة لتزيد من تعميق الانقسامات داخل فئة الضباط العراقيين التي تحلقت قيادات منهم حول الشريف حسين، في حين ظل قسم من هؤلاء الضباط لايثق بالانكليز ولا بقيادة الشريف حسين،وقد تولد عن هذا الانقسام تياران داخل فئة الضباط:تيار راديكالي من القوميين العرب ذو طابع اسلامي يدعو الى مقاومة الاستعمار البريطاني بسبب تنصل بريطانيا وخيانتها لالتزاماتها،وكان هذا الاتجاه يطالب بالاستقلال التام للعراق غير المقيد باية تنازلات او خضوع للاستعمار البريطاني،وتيار معتدل ممثل بحزب العهد في العراق وطالب باشا في البصرة وسليمان فيضي الذي كان يقوده نوري سعيد،قائم على اساس المساومة مع البريطانيين واستخدام الاساليب السياسية الاقناعية لتغيير اوتعديل السياسة البرطانية ازاء المسالة العراقية،حيث كان هذا التيار ينادي باقامة حكومة دستورية نيابية ولكن بموافقة البريطانين ويلخص موقف نوري السعيد وجعفر العسكري هذا الراي حيث كانا يعدان بريطانيا هي الحليف الرئيس للقضية العربية، فمن دون مساعدة بريطانية لم يكن من الممكن استقلال العرب، ذلك ان العرب وحدهم كانوا عاجزين عن تحقيق الاستقلال اوتحمل اعبائه،ويستمر جعفر العسكري في تلخيصه للاتجاهات القائمة بين الضباط القوميين قائلا: (....ان قلة من المتطرفين الشباب يعتقدون انهم يستطيعون ادارة البلاد بدون مساعدة اجنبية ويعارضون كل انتداب على الاطلاق،الا ان البقية مستعدة لقبول الانتداب شريطة ان تكون النوايا البريطانية مخلصة تجاه الدولة العربية)وقد ادى هذا الاتجاه دورا مهما على صعيد ارساء نظام ملكي ذي شكل برلماني وديمقراطي في مرحلة السيطرةالاستعمارية غير المباشرة على العراق لاحقا.

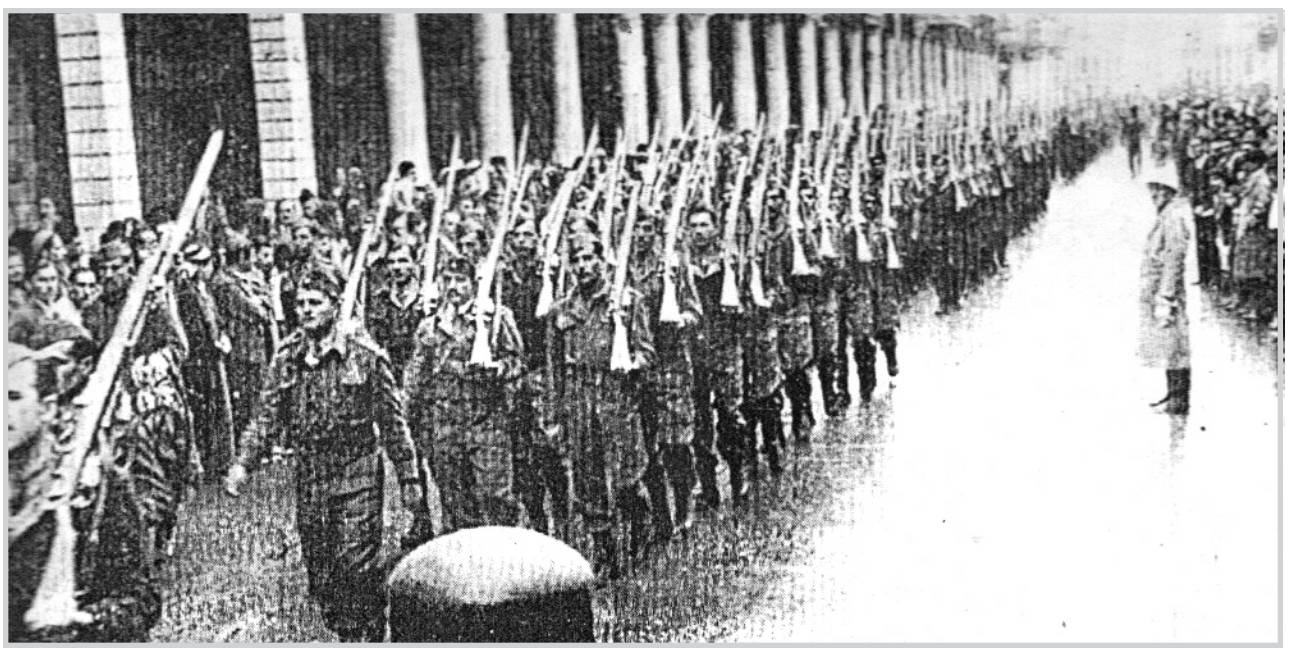

استعراض حملة البنادق في شارع الرشيد ١٩٤٦

أول الغيث

حشود هائلة من المتنزهين

عادل العرداوي

مرت عطلة الاعياد المباركة الكريمة، (الاضحى) و (ميلاد) السيد المسيح (عليه السلام) وراس السنة الميلادية الجديدة / ٢٠٠٨ بهدوء ودعة، واطمئنان، وتمتع الناس، في عاصمتنا (بغداد) بأحلى وامتع الاوقات (برغم هجمة البرد القارسة) التي فاجأت الجميع على حين غرة.. اقول بالرغم من ذلك، ونحن في (عز) الشتاء، اذ لابد من ان يغزونا (البرد) في يوم ما..

نعم، فقد وجدنا آلاف العوائل، وحشود الشباب المبتهجين ومعهم الاطفال يجوبون تلك المساحات والالواح الخضر التي توفرت لهم في (الزوراء) المتنزه البغدادي العريق الذي اكتظ بحشود البشر، ولم تعد مساحته قابلة لاستيعابهم، وهم يفدون عليه زرافات ووحدانا..!!

ليس هذا فقط.. بل ان اهل الرصافة تحديداً، توجهوا هم واطفالهم وعوائلهم الى رئة خضراء اخرى فتحتها لهم (امانة بغداد) هناك عند ضفاف النهر الخالد (دجلة) واعني بها تلك الحدائق الغن الممتدة مع ضفاف النهر وكورنيشه (ابي نواس) الذي اعيدت الحياة اليه، بعد طول اهمال ونسيان وفوضى عارمة شملت مدينة بغداد، وكان نصيب (ابي نواس) السهم الوافر، حيث تحول هذا المرفق الحيوي الى (خرابة) موحشة كئيبة مع شديد الاسف، جراء حالة الارتباك الامني الذي ابتلينا به لفترة من الزمن، وامتدت ظلاله السود على عموم المدينة..

توجه اهل بغداد بهذه الحشود (المليونية) طيلة (٧) ايام على تلك الحدائق والمتنزهات والساحات العامة، ومدن الالعاب واماكن الترويح والراحة، اثرت بشكل ملفت وملموس، على حركة السير والمرور في قلب العاصمة، مما خلق حالة ازدحام واختناقات مرورية شديدة ومزعجة في بعض الاحيان، مما دفع بجموع الشباب الى التوجه (مشياً على الاقدام) الى اماكن الترويح والتسلية والمتنزهات العامة، التي شهدت ذلك الزخم البشري الهائل الذي لم تشهده متنزهات العاصمة من قبل.. واظن ان ذلك امر حتمي وطبيعي، بعد ان تحسن الوضع الامني..

لعل من المفيد هنا، ان اشير الى ان خطة الامانة لسنة ٢٠٠٨ المقبلة التي لا يفصلنا عنها سوى (يوم واحد) فقط، تتضمن المباشرة بانشاء وتأسيس مجموعة كبيرة من المتنزهات العامة الكبيرة والواسعة، التي تضاهي بسعتها وحجمها وطبيعة خدماتها ما هو موجود في (متنزه الزوراء).. وذلك في اماكن اخرى من بغداد، توفر الفرصة لسكنة تلك المناطق والمحلات التي ستقام فيها، والتمتع بها لقضاء اوقات سعيدة بين مرافقها وتحت افيائها، بدلاً من توجههم الى المتنزه الوحيد (الزوراء) في الاعياد والمناسبات والعطل، وفي هذا خدمة كبيرة لهم.

ان خطة الامانة لسنة ٢٠٠٨ المقبلة التي لا يفصلنا عنها سوى (يوم واحد) فقط ، تتضمن المباشرة بانشاء وتأسيس مجموعة كبيرة من المتنزهات العامة الكبيرة والواسعة ، التي تضاهي بسعتها وحجمها وطبيعة خدماتها ما هو موجود في (متنزه الزوراء)

هوامش بغدادية:

لماذا بدّل (الحاج زبالة) اسمه إلى (زيدان)؟

إسماعيل إبراهيم الخليب في إحصاء سنة (١٩٤٧) لتعداد السكان في العراق، كلفنا نحن طلاب الكلية العسكرية الملكية للقيام بواجب العدادين في مدينة بغداد، مع من كلفوا من موظفين في ذلك الإحصاء، وقد نقلتنا السيارات العسكرية صباح يوم التعداد من الرستمية حيث كانت الكلية إلى بغداد، بعد أن استمعنا إلى محاضرة حول كيفية القيام بالواجب من قبل احد موظفي مديرية النفوس العامة، وتم توزيعنا على محلات بغداد، وكان واجبي يشمل محلات (العاقولية وعباس أفندي والبارودية) وقد بدأت العمل من بداية الزقاق المتفرع من ساحة الجسر العتيق (تمثال الرصافي حاليا) الذي يؤدي إلى مدخل محلة العاقولية، ومازال هذا الزقاق على حاله حتى اليوم.

وقد صادفتني عدة حوادث ومحاولات طريفة أثناء ذلك اليوم، أتذكر الآن منها هذه الحادثة: فعندما طرقت باب إحدى دور محلة (عباس افندي) خرج لي شاب رحب بي بعد أن عرف مهمتي، دعاني للدخول، ولما سألته عن اسمه قال لي انه (زيدان) وسألته عما اذا كان لديه دفتر نفوس إحصاء سنة / ١٩٣٤ / قال: نعم وقدمه لي.. ولما تفحصته وجدته باسم (زباله)..! فقلت له: انه لايعود لك فأنت (زيدان) وهذا دفتر (زباله)..! فأبتسم وقال لي: اعلم ذلك.. ولكني أريد تبديل اسمي هذا، فقد مللت منه، وضقت به.. والناس يستخفون بي بسببه..! فأخبرته بعدم إمكان إجراء ذلك التبديل الآن، وإنما عليه مراجعة المحكمة فيما بعد لتبديل اسمه وليس أثناء التعداد.. وبعد إلحاح وتوسل من قبله اخبرني خلال الحديث بأنه صاحب محل مرطبات لصنع (شربت الزبيب) يقع في شارع الرشيد يعرف باسم (شربت الحاج زباله) وان محله وإنتاجه معروف ومشهور لغالبية سكان بغداد، لجودته وطيبته وفائدته، وألح علي أن أزوره لأتأكد من ذلك بنفسي..!

فشكرته ووعدته بزيارته في المستقبل، وانصرفت إلى تسجيل بقية إفراد العائلة، دون أن ألبي طلبه في تبديل اسمه، وسجلته بأسم (زباله) وليس (زيدان) كما أراد..!

وبعد مرور مدة طويلة على ذلك اليوم قد تربو على العشرين سنة، وأثناء ماكنت ماراً بشارع الرشيد خلال يوم إجازتي لاحظت لوحة بأعلى احد المحلات كتب عليها عبارة (شربت زبيب الحاج زباله) مابين مقهى الزهاوي في الميدان، ومقهى حسن عجمي في الحيدر خانه، فتذكرت هذا الاسم الغريب.. وانه سبق أن مر علي، ووجدت في نفسي رغبة لزيارته، وفعلا قمت بها وتوجهت اليه فوجدت المحل عامرا بإنتاجه من الشربت، نظيفا مبردا وكأنه خلية نحل عندما تلاحظ عماله وهم يقدمون أقداح الشربت للزبائن بكل خفة ومرح، وراقبت الزبائن الذين يتناولون الشربت ويتلذذون بطعمه وبرودته، وكان يجلس في ركن من المحل رجل قيل لي انه الحاج صاحب المحل.. فتوجهت اليه، وسلمت عليه وعرفته بنفسي وذكرته بيوم التعداد.. وسألته: (هل بدلت اسمك إلى زيدان ياحاج ام مازال زباله حتى الآن؟!) فتحسر وقال: كلا.. لقد أبقيته كما هو مادام الشربت قد اشتهر وذاع صيته بهذا الاسم!.. فقلت له: أرجو ان تخبرني سر تسميتك بهذا الاسم..؟ فأجابني قائلا: رحم الله والدتي، حيث سبق لها أن أنجبت أربعة أطفال قبلي، كانوا يموتون قبل بلوغهم السنة..! مما اضطرها للذهاب الى (الملا نجم) بعد ولادتي مباشرة وشكت له حالها فأعطاها دعاء أوصاها بوضعه تحت وسادتي وان تختار لي اسما غريبا يعافه (عزرائيل) ولايقترب منه عندما يسمع به..! فاختارت لي هذا الاسم تبعا لنصيحة (الملا)..وتابع قائلا وهو يضحك: وها أنت تراني امامك حتى الآن..!

فتمنيت له السلامة وطول العمر، وسألته: عن أولاده فقال لي: لدي سبعة أولاد..اكبرهم هذا (محمد..واشار إلى احد العاملين في المحل) وثلاثة آخرين يعملون معه هنا والباقين فتحوا لهم محلات شربت زبيب أيضا في أماكن متفرقة من بغداد، أما أنا فسأبقى في محلي هذا مادمت حيا.. واسكن نفس الدار التي زرتنا فيها، يوم التعداد عام / ١٩٤٧ / وفعلا نفذ الحاج كلامه، وبقي على تلك الحال، وكما قال إلى أن اختاره الله إلى جواره سنة / ١٩٨٩ / بعد عمل في صناعة الشربت دام نصف قرن من الزمان في نفس المكان.

أشهر المحاكمات الصحفية في العراق

محاكمة صوت الأهالي - لسان الحزب الوطني الديمقراطي

فاخر الداغري

الجزء الخامس

في٢٦ / تشرين الاول / ١٩٤٦ قدم الاستاذ كامل الجادرجي لائحة الى محكمة.تمييز العراق بشان حجب جريدة((صوت الاهالي)) وكانت اللائحة عبارة عن خطاب ديمقراطي وعرض للواقع السياسي في العراق وتحكم ارشد العمري مع مناقشة مستفيضة في إعتبار الجريدة الة جرمية تضمنت ست صفحات فولسكاب هذه الصفحات الست كانت مملوءة بالتحليل المنطقي العفوي المستوعب للمهمات الوطنية للقائد السياسي الذي يمتلك رؤية سياسية واضحة في الدفاع عن الحزب الوطني الديمقراطي ومحاولة اسكاته وتثبيط مهامه وزرع العراقيل في طريقه من خلال حجب صحيفته (صوت الاهالي) وعده الة جرمية تعرضت للمصادرة استنادا للمادة (٣٠) من قانون العقوبات البغدادي في حين ان المادة (٣٠) تجيز المصادرة بعد الحكم لاقبله.

وقد اوضح الجادرجي في هذه اللائحة التمييزية أن المبدأ الديمقراطي هو الأساس الذي قبله العراق لنظام الحكم فيه وعليه لايمكن الرجوع الى الخلف وعدم السير مع الشعوب السائرة الى الامام كون الديمقراطية سلما للرقي الحضاري يصون حقوق الشعب ويضمن حرياته... انها نظام المرونة الذي يمكن الشعب من ممارسة ارادته في حكم نفسه.

لقد طعن الجادرجي من خلال اللائحة بالدكتاتورية بوصفها تحكم الشعوب حكما مطلقا داعيا الى استقرار النظام الديمقراطي ومستنكرا حالة التضليل التي يوهم فيها الشعب العراقي، ان هذا النظام ديمقراطي في حين ان كثيرا من اصحاب المصالح الخاصة يريدون فرض امتيازاتهم ومصالحهم على الامة ومن ورائهم الأوساط الحاكمة. مستعرضا تجارب الشعوب في جني ثمار الديمقراطية كالشعوب الاوربية والامريكية في حين ان المجتمعات الشرقية لاتزال تراوح في مكانها وتعاني الاضطرابات والثورات والانقلابات موضحا ان النظام الديمقراطي اصبح ضروريا للمجتمعات التي يتطلب وضعها الحكم بواسطته وعليه ((اصبح من واجب كل حر وكل مثقف وكل هيئة سياسية تريد الرقي والتقدم والاستقرار الحقيقي لهذه البلاد الدفاع عن النظام الديمقراطي بكل وسائله المشروعة ثم خلص الى ان الوضع المسحوب عليه هو نتيجة وضع غير ديمقراطي ناجم ((عن صراع بين نزعة ديكتاتورية تريد التسلط على حريات الشعب وسلبها وبين هيئات شعبية مؤلفة حسب القوانين وحسب النظام المقرر للبلاد بموجب دستورها ولاشك في ان هذه تجربة خطيرة يتوقف عليها المستقبل السياسي والاجتماعي والثقافي))

ثم قدم نقدا و تفنيدا بخمس فقرات بشان المادة ٣٠ من قانون العقوبات البغدادي وان المادة العاشرة من تعديل قانون المطبوعات قد تضمنت حيثيات الصحف المعلن انها لسان حزب سياسي - وصوت الاهالي منها - طالب اتخاذ قرار با لامتناع عن تصديق قرار حاكم جزاء بغداد بحجز صحيفة صوت الاهالي ومنعها من الصدور لكن الحالة ظلت قائمة الى حين استقالة وزارة ارشد العمري وتاليف وزارة نوري السعيد التاسعة التي اشترك فيها الحزب الديمقراطي حيث اوقفت وزارة العدل التعقيبات القانونية ضد الاستاذ كامل الجادرجي و صحيفة صوت الاهالي.

وكانت صوت الاهالي قد اوقفت عن الصدور اثناء محاكمة الجادرجي بوصفها آلة جرمية.من ١٤ - ٣١ اب ٩٤٦ ومن ٣ تشرين الاول - ٢٦ تشرين الثاني ٩٤٦,

بعد سنة من محاكمة الجادرجي الاولى قدم للمحاكمة بسبب نشره اربع مقالات عن المعاهدة العراقية - التركية.

كان المقال الاول في ٢٧ ايار عام ٩٤٧ واختتم البحث في المقال الرابع في ٣٠ ايار ٩٤٧ وكانت اخر فقرة منه تقول:

((اما وقد تقرر عرض هذه المعاهدة على البرلمان، فاننا نرى ان ابرامها سوف يضر بالعراق كل الضرر وان من واجباتنا القومية والوطنية وبدافع حرصنا على النظام الديمقراطي ان ندعو كل وطني الى رفض هذه المعاهدة والى مقاومتها))

وفي ٣ حزيران ٩٤٧ اصدر الحزب الوطني الديمقراطي بيانا عن المعاهدة دعا فيه ((الامة بجميع هيئاتها ومنظماتها واوساطها الى معارضة هذه المعاهدة واحباط مشروعها))

وفي ٨ حزيران ٩٤٧ صدر آخر عدد من ((صوت الاهالي)) في عهد وزارة صالح جبر.

وبتاريخ ١١ حزيران ٩٤٧ قدم الجادرجي بوصفه رئيسا للحزب الوطني لديمقراطي احتجاجا وجهه الى كل من رئيس مجلس الاعيان ورئيس الديوان الملكي ورئيس محكمة التمييز اوضح فيه خطر قيام حكم ديكتاتوري في البلاد محتجا على تصرفات الوزارة المنافية للقواعد الديمقراطية والمخالفة للاحكام الدستورية فرد عليه صالح جبر ببيان وزعه في مجلس النواب مفندا اقوال الجادرجي و في اثره اصدر الحزب الوطني الديمقراطي بيانا نشر في بعض الصحف في ١٩/حزيران ٩٤٧ كان فيه الرد شديدا على تعدي رئيس الوزراء في مجلس النواب الامر الذي دعا وزير العدل جمال بابان الى مهاجمة الجادرجي بشدة في مجلس النواب بجلسته المعقودة في ٢٤ حزيران ٩٤٧ في وقت لم تكن محاكمة الجادرجي قد بدات بعد وكانت الدعوى قد اقيمت وحجبت صوت الاهالي عن الصدور في الاول من تموز ١٩٤٧ انعقدت الجلسة الاولى لمحاكمة الجادرجي كونه قد اصدر كراسا تضمنت مقالاته حول المعاهدة العراقية التركية و عد الكراس مطبوعا بدون منحة اجازة باصداره وطبع في مطبعة الاهالي بعد استحصال اجازة بطبعه في الجلسة الثانية المنعقدة في ١٩٤٧/٧/٥ ألقى الاستاذ حسين جميل دفاعه كمحام عن المتهم بعدها اصدر الحاكم قرارا بالإفراج عن الجادرجي

وسليم حسون وانور شاؤول وعباس العزاوي و محمود الملاح وشاكر غصيبة لإبداء رأيهم في موضوع التهمة اجتمع الخبراء واصدروا قرارهم الذي خلاصته ((ان ما نشر في صحيفة صوت الاهالي التي هي لسان الحزب الوطني الديمقراطي لايخرج عن كونه تبيانا لراي الحزب في المعاهدة واننا لانرى في مضمون المقال المذكور أخبارا كاذبة او تفرقة بين العناصر العراقية او مايضعف الحكومة وان تاثيره لدى الراي العام لايختلف عن تاثير أي مقال ينشر في الصحف ونعني ان له موافقية ومخالفيةوكتب با لاتفاق في ٢٨ / ٧ /١٩٤٧ وألقى الاستاذ حسين جميل دفاعه كمحام عن المتهم فصدر القرار بتبرئة الجادرجي والافراج عن الصحيفة. تهيأت ادارة الجريدة لاصدارها في اول اب ١٩٤٧ لكنها حجبت بحجة ان القضية لاتزال في مرحلة التمييز كما نقضت المحكمة الكبرى قرار البراءة بصفتها التمييزية وظلت هذه المناورات قائمة إلى أن حسمت في ٢ كانون الاول ١٩٤٧ بالنسبة للتهمتين معا الا ان الادعاء العام سارع بتمييز قرار الافراج لدى المحكمة الكبرى فنقضت القرار وتحولت الدعوى الى حاكم آخر اثار موضوع ملكية مطبعة الاهالي فجرت المحاكمة مجددا وابرز الجادرجي وثيقة مصدقة رسميا تثبت تنازل عبد القادر اسماعيل عن ملكية مطبعة الاهالي عام ١٩٣٥ لكن القرار صدر في ١٨ تشرين الثاني ١٩٤٧ بغلق مطبعة الاهالي وتغريم الجادرجي خمسة دنانير وكان هو منع الهدف هو منع مطبعة الاهالي من العمل وفي ٧ تموز ١٩٤٧ عقدت الجلسة الاولى للنظر في فحوى المعاهدة وفرز بعض العبارات التي وردت في المقال الثالث بشأن المعاهدة فانصب الاتهام على ان العبارات الواردة في المقالات عن المعاهدة تثير مشاعر الكراهية والبغضاء بين العرب والاكراد حسب ادعاء الحكومة فرد الجادرجي بان الغاية من المحكمة هو كبت صوت المعارضة أي ان هذا الاتهام مرفوض وقد ميز الدفاع قرار الاحالة نفسه لدى المحكمة الكبرى فنقضت المحكمة القرار.في ١٦ تموز ١٩٤٧ اعيدت المحاكمة وقرر الحاكم تاليف لجنة خبراء من السادة: معروف جياووك،وتوفيق السمعاني بتغريم الجادرجي عشرة دنانير وتعطيل صوت الأهالي لمدة شهرين. لقد استغرقت محاكمات الجادرجي اكثر من سنة ونصف السنة حيث بدات التعقيبات القانونية في ٢١ /تموز ١٩٤٦ وتوقفت في ٢كانون الاول ١٩٤٧ والجادرجي صامد لايلين ولايهادن بل يزداد اصرارا على مواصلة خط الكفاح لمصلحة الوطن ولم تتغير مواصفات الوطنية في شخصه بل ظل قمة في النضال الى ان عادت روحه الى ربها راضية مرضية..